

أضواء البيان

@ 66 @ إسرائيل { وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزَنُّوا بِالْقِسْطَاسِ
الْمُسْتَقِيمِ ذَالِكِ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا } . .

فإن قيل : قد اخترتم أن المراد بالميزان في سورة الشورى وسورة الحديد ، هو العدل
والإنصاف ، وأن المراد بالميزان في سورة الرحمن هو آلة الوزن المعروفة ، وذكرتم نظائر
ذلك من الآيات القرآنية ، وعلى هذا الذي اخترتم يشكل الفرق بين الكتاب والميزان ، لأن
الكتب السماوية كلها عدل وإنصاف . .
فالجواب من وجهين : .

الأول منهما هو ما قدمنا مراراً من أن الشيء الواحد إذا عبر عنه بصفتين مختلفتين جاز
عطفه على نفسه تنزيلاً للتغاير بين الصفات منزلة التغاير في الذوات ، ومن أمثلة ذلك في
القرآن قوله تعالى { سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى * الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى *
وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى * وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى { فالموصوف واحد والصفات
مختلفة ، وقد ساغ العطف لتغاير الصفات . ونظير ذلك من كلام العرب قول الشاعر : سَبِّحْ
اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى * الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى *
وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى { فالموصوف واحد والصفات مختلفة ، وقد ساغ العطف لتغاير
الصفات . ونظير ذلك من كلام العرب قول الشاعر : % (إلى الملك القرم وابن الهما % م
وليث الكتيبة في المزدحم) % .
وأما الوجه الثاني : .

فهو ما أشار إليه العلامة ابن القيم رحمه الله في إعلام الموقعين ، من المغايرة في الجملة
بين الكتاب والميزان . .

وإيضاح ذلك : أن المراد بالكتاب هو العدل والإنصاف المصرح به في الكتب السماوية . .
وأما الميزان : فيصدق بالعدل والإنصاف الذي لم يصرح به في الكتب السماوية ، ولكنه
معلوم مما صرح به فيها . .

فالتأفيف في قوله تعالى { فَلَا تَقُولُ لِّسَٰهُمَآ أَفٍّ } ، من الكتاب لأنه مصرح به في
الكتاب ، ومنع ضرب الوالدين مثلاً المدلول عليه بالنهي على التأفيف من الميزان ، أي من
العدل والإنصاف الذي أنزله الله مع رسله . .

وقبول شهادة العدلين في الرجعة والطلاق المنصوص في قوله تعالى : { وَأَشْهَدُوا
ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ } من الكتاب الذي أنزله الله ، لأنه مصرح به فيه .

